معجم الأسر النجدية في الزبير

للأستاذ الدكتور / عبدالباسط الدرويش (*)

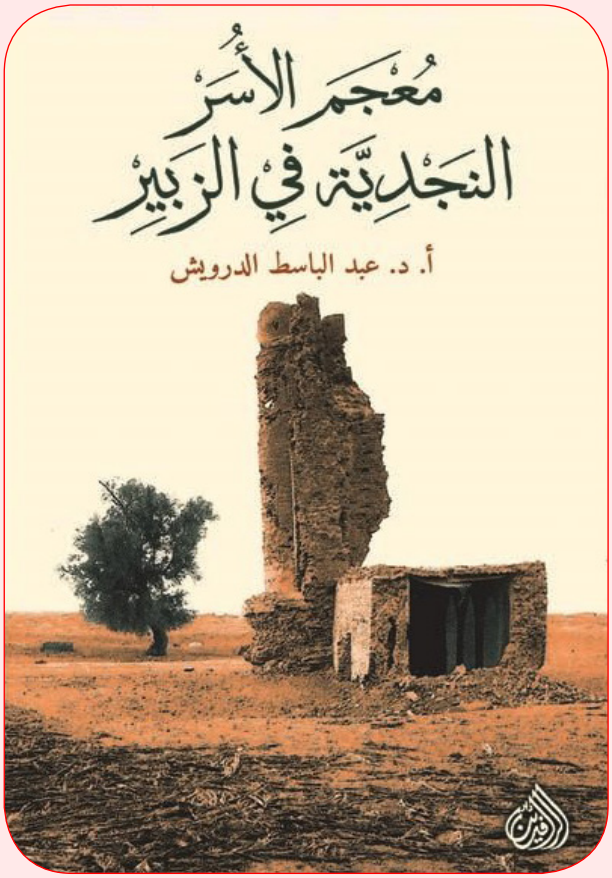

مراجعة: د. عبدالرحمن بن محمد الإبراهيم

الكويت | Kuwait

alibrahem_a@hotmail.com

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز، العدد الأول، يناير ٢٠٢٣م، السنة الأولى

يلحظ المتابع للمستجد في الكتابة التاريخية وما يصدر من كتب ومقالات في الحقل التاريخي عمومًا وفي الآونة الأخيرة تحديدًا، تصاعُدًا مستمرًّا واهتمامًا متزايدًا بتاريخ مشيخة الزبير النجدية، ولا سيما في العقدين الأخيرين. فنرى بين حين وآخر صدور كتاب أو مقال عن تاريخ هذه المشيخة التي انتهت مع قيام الملكية العراقية عام ١٩٢١م وسقطت رسميًّا بعد ذلك بسنوات.

من الكتب الجديدة التي صدرت في هذا الإطار كتاب: (معجم الأسر النجدية في الزبير) لعبدالباسط الدرويش الذي عرَّف نفسه بمقدمته التي تتكون من صفحة واحدة بأنه: أستاذ الحديث وعلومه في قسم القرآن الكريم والتربية الإسلامية في جامعة البصرة.

الكتاب غير مقسَّم إلى فصول بل إلى موضوعات، فيبدأ بمقدمة ثم ينتقل إلى الحديث باختصار عن مدينة الزبير، ويعقب ذلك لمحات عن تاريخ إمارة الزبير - كما يسميها المؤلف - ثم يورد مسردًا لأسماء شيوخ وأمراء الزبير والأعمال التي قامت بها العوائل الزبيرية من إنشاء الكتاتيب والمدارس والمكتبات العامة والخاصة والجمعيات العلمية في الزبير. وأخيرًا يختم بالحديث عن الأسر النجدية في الزبير، وهو الجزء الأكبر من الكتاب، وبعدها مصادر وملاحق الكتاب. يقع الكتاب بـ (٣٢٨) ورقة من القطع الكبير ويتضمن

(*) دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، (٢٠٢١م)، ٣٢٨ صفحة.

ذلك ملاحق الصور والفهارس وقائمة المصادر والمراجع.

لم تكن منهجية الكتاب وتوظيف المصطلحات وكذلك مصادر الكتاب ومراجعه بمستوى فكرة الكتاب نفسها، فلو كان العمل المنهجي والتأطير المصطلحي أكثر إحكامًا ومصادر الكتاب أعمق مما هي حاليًّا لأضاف إلى المكتبة التاريخية الخليجية كثيرًا؛ ففكرة الكتاب وموضوعه المتعلق بالزبير وسكانها النجديين لم يسبق أحدٌ الكاتبَ إليها وإن كانت هناك كتب تحدثت عن الأسر النجدية خاصة والأسر الكويتية عمومًا في كتب أخرى تضمنت ذكر الأسر النجدية التي عاشت في الزبير.

مع كبر حجم الكتاب نسبيًّا وخلوه من الفصول فإنه غير مترابط بشكل واضح، وفيه خلل في بناء النقاش وربط الأفكار. مقدمة الكتاب مختصرة جدًّا في ورقة واحدة ركز فيها المؤلف على نقطة يتيمة لا تعبّر عن عنوان الكتاب وموضوعه، وهي أثر "العوائل النجدية" في الزبير في الفكر والعلم والأدب مع إشارة إلى أثرهم مع إخوانهم العراقيين من أهل البصرة في ازدهار البصرة والزبير تجاريًّا. ويختم المؤلف مقدمته بالإشارة إلى كتابة نبذة عن (٥٧٤) أسرة نجدية وجزء من تاريخهم "إن وجد"[١].

يبدأ الكتاب بذكر نبذة عن مدينة الزبير وتاريخ إمارة الزبير، ومن ثم أسماء شيوخ الزبير وأمرائها في إحدى عشرة صفحة من صفحات الكتاب، في هذه الأوراق نجد

(١) مقدمة كتاب **معجم الأسر النجدية**، ص٧.

المؤلف لا يعالج خلل المصطلح في كتابه، فتارة يتكلم عن "مدينة الزبير"[٢] وبعدها يطلق عليها "إمارة الزبير"[٣] وأخيرًا "مشيخة"[٤]، وينتقل في نقاشه ما بين الحاضر ووقت المشيخة وتاريخ نشوء الزبير في التاريخ الإسلامي دون ربط. فعلى سبيل المثال يذكر المؤلف "الزبير مدينة عراقية عريقة تقع جنوب غرب العراق بالقرب من البصرة... يبلغ عدد سكانها (٣٧٠,٠٠٠) حسب تعداد (٢٠١٤)"[٥]، وفي الصفحة نفسها يقول: "وتسكن قضاء الزبير عشائر وقبائل وأسر من أصول نجدية عربية، ولكن عاد الكثير من تلك الأسر النجدية إلى المملكة العربية السعودية والكويت مطلع الثمانينات..."، وهذه المعلومات مضللة؛ فالكتاب عنوانه: (معجم الأسر النجدية في الزبير) وحاليًّا لا يقطن أحد من هذه الأسر بالزبير، فقد بدأت الهجرة العكسية إلى الكويت والسعودية منذ قيام الملكية في العراق، وزادت زيادةً أكبر وقت الحرب العالمية الثانية وما بعدها[٦]. فمن هي الأسر النجدية التي تسكن: "قضاء الزبير" حسب تعداد ٢٠١٤؟ هل يقصد أن بعض سكان الزبير اليوم تعود أصولهم إلى قبائل عربية كانت تسكن نجدًا في العصر الإسلامي أو الجاهلي؟

يستمر المؤلف في عرض الأفكار دون تحديد إطار اصطلاحي

(٢) ص٩.
(٣) ص١٣.
(٤) ص١٧.
(٥) ص٩.
(٦) مصدره فيما ذكر: الصانع والعلي.

وزمني لما يقصد، فيذكر: "أن العوامل الطبيعية قد دفعت الكثير من الجماعات من أهل نجد للهجرة إليها حيث كان الصراع السياسي في مناطق مثل منطقة سدير والجزء من العارض، وأيضًا في البحث عن سبيل حياة أفضل نتيجة للجفاف الذي اجتاح نجد خلال بعض السنوات الماضية..."، ويستمر المؤلف في الصفحة نفسها فيقول: "ولقد تولت أسرة الزهير... وغيرها من الأسر الحكم فيها، والزبير أرض خصبة حيث إنها كانت مشهورة بزراعة أنواع كثيرة من الخضراوات... إضافة للزراعة كانت الزبير تحتوي على كثير من آبار النفط مما جعلها واحدة من المناطق المستهدفة بالقصف خلال حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة"(٧).

لم يوضح المؤلف ما علاقة العوامل الطبيعية بالصراع السياسي في سدير "والجزء من العارض" وأي سنوات الجفاف التي وقعت في نجد يقصد؟ وهل كانت هناك هجرات بعد قيام الدول القطرية إلى الزبير؟ وما علاقة آبار النفط التي اكتشفت في بدايات القرن العشرين ونهايات مشيخة الزبير بالأسر النجدية الزبيرية والقصف في حروب الخليج الثلاث؟

كتب المؤلف ستًّا وثمانين صفحة تحت عنوان: "الأعمال التي قامت بها العوائل الزبيرية"، من إنشاء للكتاتيب والمدارس والمكتبات العامة والخاصة والجمعيات الخيرية. فكانت أعمال أهل الزبير المذكورة في الكتاب تخص العلم والثقافة فقط، ولم تُناقش في الكتاب مثلاً أعمالهم السياسية

(٧) ص١٠.

والاقتصادية. ومع ذلك فأفكار الكتاب غير مترابطة في هذا الجزء، فعلى سبيل المثال هناك تكرار لتراجم العلماء بالنص في صفحات مختلفة، فيُذكر في الكتاب مثلاً الشيخ إبراهيم بن ناصر بن جديد الزبيري: "ولد في الزبير وحفظ مختصر المقنع وألفية الآداب وغيرها على علماء بلده... ثم ارتحل للشام حيث درس على علمائها في المدرسة المرادية بدمشق مدة أربعة عشر عامًا ... يتولى منصب القضاء فيها (أي الزبير) أيام يحيى الزهير..."[٨]، ولم يذكر سنة ولادته، ثم يعيد الكتاب النص والفكرة نفسيهما مرة أخرى عند الحديث عن إبراهيم بن ناصر بن جديد، ويذكر هذه المرة سنة ولادته: "... وحفظ مختصر المقنع ولما استجمع ما في بلده ارتحل للشام فنهل من علمائها وسكن المدرسة المرادية مدة أربع عشرة سنة... ثم رجع إلى أهله في الزبير... وعمل قاضيًا فيها بدون أجر... وكان ضمن الوفد الذين زاروا والي بغداد سليمان باشا يرأسهم شيخ الزبير آنذاك يحيى الزهير..."[٩]. في النقل الأول مصادر الكتاب في سيرة ابن جديد مختلفة عن النقل الثاني، وهذا يدعو إلى السؤال: لماذا لم تدمج الترجمة في موضع واحد؟ وما الفارق بين النقل الأول والنقل الثاني؟ ولماذا وضع (الزبيري) في المرة الأولى وأزالها في المرة الثانية؟ في الترجمة الأولى كان ابن جديد ضمن مدرسي مدرسة الدويحس في حين أنه في الترجمة

(٨) ص٤٠-٤١.
(٩) ص٥٦-٥٧.

الثانية كان ضمن الطلبة المتأخرين؟ وكيف يكون ابن جديد متأخرًا وهو متوفى بحسب ما ذكر في الكتاب سنة ١٨١٦ للميلاد[١٠]؟ في حين أن المترجم قبله إبراهيم بن محمد بن عبدالكريم المبيض مولود في سنة ١٩١٢م والمترجم بعده عبدالله بن عبدالوهاب المزين مولود في ١٨٩٥م للميلاد[١١].

تكرر الأمر في مثال آخر، وذلك في ترجمة الكتاب لعبدالمحسن بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز أبا بطين "... من قبيلة عائذ من آل صقير [آل صقر] من عبيدة قحطان ابن عم الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين، وكان قاضيًا في الزبير..."[١٢]. في الموضع الثاني كانت الترجمة بهذه الصورة: عبدالمحسن إبراهيم البابطين "ولد في مطلع القرن الرابع عشر الهجري... أُسند إليه قضاء الزبير عام ١٣٣٢ هجري/ ١٩١٢ ميلادي..."[١٣]. الملحوظ أن في الترجمة الأولى ذكر النسب كاملًا والأسرة بـ: "أبا بطين" وفي الثانية ذكر النسب مختصرًا والأسرة بـ: "البابطين"، وليس واضحًا إن كان يعد الرجل صاحب الترجمتين واحدًا أم عدّهما شخصين مختلفين؟

في الترجمة الأولى ينقلنا الكتاب من التوسع في ترجمة الشيخ عبدالمحسن أبا بطين إلى الحديث بإسهاب عن

(١٠) ص٥٧.
(١١) ص٥٦.
(١٢) ص٤٥.
(١٣) ص٦٩-٧٠.

تلميذه علي بن محمد الراشد، فذكر أن الشيخ عليًّا أحد تلاميذ الشيخ عبدالمحسن البابطين، وذكر أن البابطين كان "ينيبه عنه في القضاء، ولما رحل الشيخ أبا بطين من عنيزة عام ١٢٧٠ هجري أشار على أهلها بتوليته (الشيخ علي بن محمد الراشد) القضاء..."[١٤]. أما في ترجمة عبدالمحسن البابطين الأخرى فلا ذكر للشيخ علي بن محمد الراشد، وهذا يعطينا إشارة إلى أن الكتاب ربما ينقل ما ذكره الآخرون دون تمحيص ولا تدقيق، بل ينسب إلى بعض الكتب ما لم تذكره؛ ففي الترجمة الأولى يذكر المؤلف أن مصدره هو كتاب (السحب الوابلة) لابن حميد، لكن بعد العودة إلى المجلد الأول (ص٢٦) كما ذكر المؤلف ذلك في الهامش لا يوجد أي ذكر للشيخ علي الراشد، بل لم يترجم صاحب (السحب الوابلة) نهائيًّا للشيخ علي بن محمد الراشد، وإنما كتب عن الشيخ علي وترجم له محقق الكتاب العثيمين في الصفحة رقم (٢٦) من مقدمة التحقيق لا من المخطوط نفسه، فنسبة الترجمة للسحب الوابلة يوهم القارئ أن من كتب عن الشيخ علي الراشد كان ابن حميد صاحب (السحب)، وهذا ليس دقيقًا. وبعد العودة إلى كتاب (علماء نجد) وهو أحد المصادر التي استخدمت في الكتاب نجد نقلاً عن الشيخ علي بن محمد الراشد يقول فيه: "ومن مشايخي في الزبير الشيخ عبدالله بن حمود فقيه زمانه"، ثم يقول: "... ومن مشايخي علامة زمانه وفريد عصره مفتي الديار

(١٤) ص٤٥-٤٦.

الحنبلية الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين..."[١٥]. في هذا المثال يتضح عدم تفرقة مؤلف كتاب: (معجم الأسر النجدية) بين شخصيتين مختلفين من عائلة واحدة، فهو يعد عبدالمحسن البابطين قاضي الزبير هو نفسه عبدالله أبابطين قاضي عنيزة. والفارق بين الشيخين في السنوات بعيد، وكذلك في البقعة الجغرافية؛ فالشيخ عبدالمحسن من مواليد الزبير وتوفي فيها، في حين أن الشيخ عبدالله من مواليد نجد وتوفي فيها، فمن غير المعقول أن يكون الشيخ علي بن محمد الراشد هو تلميذ عبدالمحسن البابطين قاضي الزبير المتأخر.

ما ذكر سابقًا من أمثلة ليست الوحيدة في عدم ترابط أفكار الكتاب والتداخل في المعلومات، بل في بعض الأحيان عدم صحة النقل عن المؤلفات التي يحيل عليها في هوامش كتاب: (معجم الأسر النجدية)، بل هناك أمثلة أخرى في عدم ترابط الأفكار وضياع فكرة الكتاب، مثل ترجمة الشيخ عبدالله السند، والشيخ ناصر الأحمد، وغيرهما. كما أن الكتاب في أحيان كثيرة لا يضع مصادر معلوماته، فمن ذلك أنه عندما كتب عن الشيخ "محمد عبدالرحمن السند" لم يضع مصادر للترجمة نهائيًّا، وهذا خلل آخر في منهجية الكتاب[١٦].

(١٥) البسام، عبدالله، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، المملكة العربية السعودية، دار العاصمة، ١٤١٩هـ، ٥/٢٩٠.

(١٦) ص٥١، ٥٢، ٥٣.

وإذا ابتعدنا عن التراجم قليلاً نجد المؤلف يذكر تحت عنوان: "الأعمال التي قامت بها العوائل الزبيرية" مؤسسات تعليمية حديثة في الزبير، مثل حديثه عن مدرسة ثانوية الزبير الإسلامية المؤسسة في عام ٢٠٠٤م[١٧]! مع أن فكرة الكتاب الأساسية عن العوائل النجدية وأثرها في الفكر والعلم والأدب كما ذكر في مقدمة الكتاب. هنا يعيد الكتاب التناقضات التي فيه من عدم تناسق أفكاره، فالكتاب نفسه ذكر أن الأسر النجدية هاجرت بسبب الحرب العراقية الإيرانية وحل محلها عوائل أخرى كثيرة من "المناطق الشرقية في البصرة والعمارة إلى الزبير"، وهذا يعني نهاية تاريخ النجديين في الزبير، فكيف يُنسب لهم بناءٌ حديث في ٢٠٠٤م؟! وهذه من الخلل المنهجي في الكتاب الذي لا يحدد فيه مدة زمنية واضحة للوجود النجدي في الزبير[١٨].

لم يُوضح في الكتاب سبب تقسيم موضوعاته، وهي خمسة موضوعات بعد المقدمة وقبل المعجم بهذا الشكل، وما هي الروابط بين الأعمال التي قامت بها الأسر وبين التطور الثقافي والحضاري والديني في الزبير؟ وما علاقة المدارس والمكتبات والمؤسسات الثقافية عمومًا في الزبير بمعجم الأسر الزبيرية؟ هل بسبب أن بعض الأسر أسهمت في التطور الثقافي في الزبير فكان ذلك مدخلاً للكتاب؟ فإن كان

(١٧) ص٨١ وما بعدها.
(١٨) ص١٠.

ذلك فالأولى أن تكون هذه الأعمال ضمن تراجم الأسر على ترتيبها الهجائي.

لم يُوضح في الكتاب كذلك سبب غياب مناقشة الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية أو علاقة الزبير بالدولة العثمانية وعلاقاتها بجاراتها في الإقليم مثل الكويت وبادية المنتفق والظفير ونجد والأحساء على سبيل المثال ولو باختصار أسوةً باهتمامه العلمي بتاريخ بعض الأسر النجدية في الزبير. وحتى عند مناقشة تاريخ الإمارة نفسها سرد الكتاب الأحداث دون ربط أو تحليل، خصوصًا أن كثيرًا من القراء اليوم بعيدون عن فهم مثل هذا السرد، فجاء "تاريخ إمارة الزبير" مختصرًا جدًّا لم يقرب للقارئ الصورة الحقيقية عن تاريخ الزبير السياسي وأعمال شيوخها وأمرائها، وإن شفع ذلك الموضوع بموضوع آخر ذكر فيه أولئك الشيوخ تحت عنوان "أسماء شيوخ وأمراء الزبير".

يتضح للقارئ المتخصص في تاريخ الزبير بوصفها مشيخة نجدية أن الكتاب ينقل من المصادر ومواقع الإنترنت في بعض الأحيان دون تدقيق لا من ناحية الأسماء ولا من ناحية المصطلحات. فمن باب المثال في الجزء المتعلق بـ: "تاريخ إمارة الزبير" و"تاريخ شيوخ وأمراء الزبير" نجد الكاتب يسمي الزبير "إمارة"، ثم عند وصفه لمن حكمها يطلق عليها لقب مشيخة. فكرر كلمة مشيخة ست عشرة مرة[١٩]، في حين أنه لم يذكر الإمارة سوى مرة واحدة في العنوان، وكلمة أمير مرة

(١٩) ص١٧-١٩.

واحدة[٢٠]. هل في ذكر المشيخة أو الإمارة خطأ؟ قطعًا لا، لكن الكاتب يحتاج إلى ضبط مفاهيمه أو على الأقل تبيان ما يعتقده، فمِنَ المصادر التي اعتمد عليها كتاب: (إمارة الزبير بين هجرتين) وقد ذكر مؤلفا الكتاب في مقدمتهما ما نصه: "سمينا الكتاب إمارة الزبير بين هجرتين فقد بدأت الزبير إمارة أو مشيخة بوجه آخر وعاشت هذه الإمارة أو المشيخة ردحًا من الزمن"[٢١]. فقد ذكر القطراني الذي ينقل عنه الكاتب عندما كتب عن تاريخ إمارة الزبير فناقش الفارق بين "الإمارة" و"المشيخة" في الزبير ورجح أنها إمارة حين قال: "ويبدو أن التشكيل السياسي في الزبير كان إمارة أكثر منه مشيخة"، ثم ذكر الأسباب لهذا الترجيح ووظائف الإمارة[٢٢].

هنا يتضح أن النقل كان دون تحليل أو محاولة ربط، فلا نعرف هل كان الكاتب يؤيد القطراني الذي ينقل عنه أن الزبير إمارة أو يؤيد الصانع والعلي اللذين لا يريان فارقًا بين الإمارة والمشيخة؟ ولم يتوقف الأمر عند هذا في قضايا النقل؛ فنجد في الكتاب أسماءً لأشخاص تكتب بطرق مختلفة، مثل كتابته لاسم محمد الثاقب شيخ الزبير، فقد كتبها مرة (الثاقب) وتارةً (بن ثاقب) عند سرده لأسماء شيوخ

---

(٢٠) ص١٣-١٦.

(٢١) الصانع، عبدالرزاق، العلي، عبدالعزيز، **إمارة الزبير بين هجرتين بين سنتي ٩٧٩-١٤٠٠هـ**، الكويت، ١٩٨٥م، ١/٧.

(٢٢) القطراني، حسين علي، "**الزبير في العهد العثماني دراسة في الأحوال العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية**"، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٨م، ص١١٦.

الزبير[٢٣]، وقد لا يكون هذا الأمر خللاً منهجيًّا لكنه إشارة إلى أن الكتاب ينقل دون تحقق ولا تثبت.

ويُلحظ على الكتاب عدم التقيد بذكر المصادر بدقة أو عدم ذكرها كليًّا؛ فعلى سبيل المثال عندما نقل "أسماء شيوخ وأمراء الزبير" كتب ثلاث صفحات ووضع في آخر الصفحة الثالثة عنوان موقع إلكتروني: (www.q8-2009.blogspot.com) وكذلك موقع: (www.alrashidfamily.com) وفي الحقيقة أن الكتاب ينقل فقط عن مدونة: (q8-2009) إذ إنه نقلها مع تعديل الصياغة دون تدقيق المعلومات وترتيب الحكام، فصاحب المدونة سقط منه سهوًا كتابة اسم شيخين من الذين حكموا الزبير هما خالد العون ومحمد المشري، وقد حكما قبل عهد إبراهيم الراشد. ولو عاد المؤلف إلى مصدر من المصادر التي استخدمها وهو كتاب "إمارة الزبير بين هجرتين" لأضاف شيخًا ثالثًا ذكره مؤلفا الكتاب، وهو جاسر السميط[٢٤]. كذلك فالموقع: (www.alrashidfamily.com) خارج الخدمة منذ ما قبل ٢٠١٧م[٢٥]، أما المعجم الذي نناقشه فقد صدر في ٢٠٢١م، فلا يعقل أن يكون النقل من موقع الراشد.

---

(٢٣) ص١٧-١٨.

(٢٤) الصانع، العلي، مصدر سابق، ١٦٦/١.

(٢٥) اتصال هاتفي بمجموعة من أفراد أسرة الراشد الذين أكدوا لي أن الموقع لا يعمل منذ سنوات عديدة توقف تقريبًا في عام ٢٠١٦م، وليس هناك أي موقع آخر مخصص لأسرة الراشد حكام الزبير على الإنترنت.

المصادر المستخدمة في البحوث تعد وسيلة للوصول إلى الحقيقة؛ فالبحث عن الحقيقة ومحاولة الوصول إليها يكون عبر مصدر صحيح أو منهجية صحيحة، ولذا فالمصدر يعد أحد أدوات المنهج، فإذا كانت هذه الأداة - أي المصدر - غير فاعلة لأن المصدر غير حقيقي أو كاذب أو لا يتعلق بالقضية موضوع الدراسة فإن هذا المصدر يكون غير صالح (invalid)؛ لأنه لا يناقش المعلومات والأفكار التي يريد المؤلف إثباتها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إبطال نتائج البحث.

هذه الإشكالات المنهجية في الاعتماد على مصادر غير موثوقة في ظل وجود مصادر أخرى معاصرة أو منشورة وفق معايير علمية واضحة زاد من ضعف الكتاب وكثرة الأخطاء فيه، إذ إن النقل المباشر من بعض المواقع دون تمحيص أو محاولة التأكد من هذه المعلومات باستخدام أدوات منهجية علمية - مثل المقابلات أو تحليل الوثائق - تسبَّب في خلل منهجي كبير في الكتاب.

مثال آخر على سوء استخدام المصادر في الكتاب كان في إحالة المؤلف على كتاب آخر من تأليفه دون وجود المعلومات في الكتاب المحال عليه؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحدث الكتاب وترجم لأسرة "الفليج" ثم ذكر في الترجمة نفسها: "وجدد مسجد الخال عبدالعزيز العمر الفليج"[٢٦]، وأحال في الهامش على كتاب: (موسوعة الزبير) وهو من تأليف المؤلف نفسه. وعند العودة إلى الجزء الأول، (ص١٣٠) من كتاب:

(٢٦) ص٢٦٢.

(موسوعة الزبير) كما ذكر في الهامش لا نجد المعلومة فيه، بل نجد الحديث عن مسجد الدروازة وعن مؤذنه "سليمان القحايطي" وصورًا للمسجد[٢٧].

الغريب أن المؤلف في الصفحة التي بعدها عند حديثه عن أسرة "القحايطي" يذكر: "ومنهم سليمان القحايطي: ولد في الزبير وفيها نشأ وتعلم... وعين مؤذنًا في مسجد الدروازة..."[٢٨]، ويحيل على كتاب: "موسوعة الزبير"، الجزء الأول، (ص١٠٥). فالمؤلف ذكر القحايطي في المصدر وأحال عائلة الفليج عليه، أما ما هو في (ص١٠٥) من كتاب: (موسوعة الزبير) فيتعلق بالمساجد في العصور الإسلامية المتقدمة عن نشأة مشيخة الزبير من (١٦٠) للهجرة حتى (٦٢٤) للهجرة[٢٩].

لم يكن هذا الإشكال الوحيد لمسألة عدم دقة المصادر التي يرجع إليها الكتاب، بل هناك خلل أكبر من ذلك؛ فعند حديثه عن الأسر وهجراتهم وأنسابهم نجده يفصل في كثير من المعلومات عن هذه الأسر، وعند العودة إلى المصدر الذي أحال عليه لا نجد هذه المعلومات نهائيًّا، وهذا يقودنا إلى السؤال من أين استقى المؤلف معلوماته؟

المؤلف أحال على نفسه في الجزء الخاص بترجمة الأسر الزبيرية أكثر من (١١٧) مرة، وجلها عن الترجمة للأسر،

(٢٧) الدرويش، عبدالباسط، **موسوعة الزبير**، لبنان، الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠١٣م، ١/ ١٣٠.

(٢٨) ص٢٦٣.

(٢٩) **موسوعة الزبير**، ص١٠٥.

وبعضها - وهو قليل - عن بعض الأماكن والشخصيات، منها (٨) مرات دون ذكر أي صفحة للمرجع، وهو كتاب: (موسوعة الزبير) الجزء الثالث، وكل الإحالات الـ (١١٧) ليس لها أي وجود في الموسوعة! فهو في الموسوعة وضع جدولاً فقط وذكر فيه أسماء (٥٤٩) أسرة سماها بالعوائل العريقة لا النجدية!

فعلى سبيل المثال لا الحصر عند حديثه عن أسرة المجموعي: "عائلة سعودية هاجرت للزبير ثم انتقلت للكويت ثم رجعت للسعودية"[٣٠]. أحال المؤلف المعلومة على كتابه: (موسوعة الزبير)، الجزء الثالث، (ص١٤). وعند العودة إلى المصدر لا نجد نهائيًّا أيَّ ذكر لهذه المعلومة، بل نجد فقط ذكر كلمة "المجموعي" ضمن الجدول الموجود هناك دون تفصيل. كما ذكر الباحث في الكتاب في ترجمة أسرة "المجموعي" عند حديثه عن جامع الزبير وضريحه: "... والشيخ قاسم بن محمد آل إبراهيم من أهالي الدورة في الفاو، ثم جددته وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٠"[٣١]. الإشكال أنه ذكر قاسم بن محمد آل إبراهيم فزعم أنه من أهالي الدورة، لكن في حقيقة الأمر هو لم يستقر في الدورة، بل كان مستقرًّا في الهند ومن كبار تجارها، والعجيب أنه أحال على كتاب: (إمارة الزبير بين هجرتين)، الجزء الأول، (ص٦١)، نقلاً عن ابن بشر في كتابه: (عنوان المجد)[٣٢]. وهنا الغرابة

(٣٠) ص٢٧٠.
(٣١) ص٢٧٠.
(٣٢) الهامش الرابع ص٢٧٠.

إذ كيف يكون ابن بشر من نقل هذه المعلومة وهو المتوفى عام ١٢٩٠هـ؟ وكان آخر تدوينه للتاريخ عام ١٢٦٧هـ[٣٣] في حين أن ولادة قاسم الإبراهيم كانت في عام ١٢٨٥هـ، أي قبل وفاة ابن بشر بخمس سنوات، وكانت ولادته في الكويت واستقر بعدها في الهند وصار من كبار تجارها[٣٤]. نعم كانت أسرة الإبراهيم العناقر من كبار التجار ويمتلكون مزارع كثيرة في منطقة الدورة، لكن قاسم الإبراهيم ليس من أهلها، علاوة على أن المعلومات منقولة ومنسوبة إلى مصادر لم تذكرها أصلاً.

لم يتوقف الأمر على نسب المعلومات إلى مصادر لم تذكرها، بل تجاوز الأمر ذلك في نسبة معلومات لم تذكرها حتى المواقع التي ينقل عنها الكتاب، وهي في الأساس مواقع غير أكاديمية ولا مصدر موثوق؛ فعلى سبيل المثال يذكر الكتاب بعض الأسر ويعتمد في نقله على موقع: (www.alnssabon.com)، فيذكر مثلاً كلامًا لا علاقة له بنجد ولا بالزبير عند حديثه عن أسرة العاشور مثلاً فيقول عنهم: "كانوا في المدينة المنورة ثم رحلوا إلى الزبير ثم نصر وغزة بفلسطين"[٣٥].

خلال بحثي في الشبكة العنكبوتية لم أتوصل إلى موقع

(٣٣) الجاسر، حمد، **مؤرخو نجد من أهلها**، الرياض، ٢٠١٤م، ص٣٤.

(٣٤) **كتاب عن جاسم الإبراهيم دون مؤلف**، ص٣. متوافر هنا:
https://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?p=47222#post47222
تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/٢٧م.

(٣٥) ص٢٣٣.

يحمل العنوان المذكور في الكتاب (www.alnssabon.com) لكن هنا موقع آخر هو: (www.alnssabon.net)، ولم أهتد كذلك في هذا الموقع إلى هذه الأسرة أو علاقتها في الزبير. ولم يكن الأمر مقتصرًا على أسرة العاشور، فإن المؤلف ترجم لمجموعة أخرى من الأسر مثل العامر والعامود والعبدالرحمن والعباد والطريف والصفار وحتى أسرة السعدون معتمدًا على الموقع نفسه، وهذه الأسر لها تراجم عدة في كتب ومصادر ومراجع كثيرة.

وما زلنا في مناقشة أخطاء نقل المؤلف عن المواقع الإلكترونية، فالكتاب نسب معلومات عن أسر معتمدًا على موقع: (www.kuwait-history.net) لكن لا يوجد أي ذكر لما ذكره الكتاب عن هذه الأسر وعلاقتها في الزبير، وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر أسرتين: أما أولى الأسر أسرة "العسعوسي"، فقد ذكر المؤلف ما نصه: "من تميم العسكر من بني خالد جبر من المنطقة الشرقية"[٣٦]. وعند العودة إلى الموقع نجد ما نصه: "من بني خالد 'جبر' من المنطقة الشرقية" ولا ذكر لتميم العسكر ولا يُعرف ماذا يعني المؤلف بذلك؟ فهل كان يقصد أن بني تميم من بني خالد؟ أم قصد أمرًا آخر؟ علاوة على أنه لا ذكر في الردود ولا في الموضوع الأصلي لعلاقة "العسعوسي" بالزبير نهائيًّا، ولا شك أن هناك فرعًا من أسرة العسعوسي سكن الزبير، لكن إثبات ذلك مسؤولية المؤلف لا الناقد.

(٣٦) ص٢٣٩.

المثال الثاني: نقل الكتاب من الموقع نفسه عن أسرة العميم ما نصه: "في مدينة عنيزة بالقصيم عائلة سعودية انتقلت إلى الزبير"[٣٧]. وعند العودة إلى موقع تاريخ الكويت لا ذكر للزبير، بل في الموقع نفسه اختلاف في الردود بين قراء الموقع في مكان هجرتهم الأصلية إلى الكويت، وهذا يخرج عن موضوع المقال.

هذه الأمثلة قليل من كثير من الأخطاء في الكتاب، خصوصًا في اعتماده على مصادر غير موثوقة، وهذا يقود إلى التساؤل: أليس هناك رقابة لدى دور النشر على مثل هذه الكتب؟ أليس من الأجدى أن ترسل مثل هذه الكتب إلى المتخصصين لمراجعتها قبل طباعتها، وجعلها متاحة للقراء الذين قد لا يستطيعون التحقق من المعلومات الواردة في مثل هذا الكتاب فيأخذونها على علاتها؟

خصص الكتاب (١٨٧) صفحة للحديث عن الأسر النجدية كما سماها، وذكر أنه بصدد الحديث عن (٥٧٤) عائلة رتبها على الحروف الأبجدية. وللأسف في هذه الصفحات وقع المؤلف في أخطاء كثيرة في خلط الأنساب والأحداث وكذلك الشخصيات بسبب اعتماده على المواقع الإلكترونية مصدرًا رئيسًا له وإغفاله المصادر والمراجع الأساسية، مثل كتاب الشيخ حمد الجاسر: (جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد)، أو ما كتبه الصانع والعلي في كتابهما: (إمارة الزبير بين هجرتين) في أجزائه الأربعة، أو كتب تراجم العلماء مثل كتاب:

(٣٧) ص٢٤٢.

(علماء نجد خلال ثمانية قرون) للشيخ عبدالله البسام، أو كتاب: (روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين) للشيخ محمد بن عثمان القاضي، أو كتاب: (الحركة العلمية بين نجد والزبير خلال ثلاثة قرون) للمهندس سعود الربيعة، وغيرها من المصادر والمراجع الكثيرة التي منها مخطوطات التاريخ المحققة حديثًا عن الزبير، أو دواوين الشعر للشعراء الزبيرين، أو حتى كتب التاريخ النجدي والزبيري والكويتي التي فيها ذكر لكثير من العوائل التي تحدث عنها الكاتب وزعم أنها زبيرية أو "سعودية" كما يحب أن يطلق عليها.

قد يستدرك قارئ بقوله إن المؤلف استخدم بعض المصادر التي أشرت إليها، في حقيقة الأمر هو نقل منها ولم يستخدمها، ولذلك تجده يخلط كثيرًا في نقله بين الأسر؛ فنذكر على سبيل المثال خلطه غير المبرر بين ثلاثة أسر تحمل لقب "الإبراهيم"، فقد نسبها للفضول من بني لام، ثم تحدث عن أبناء الإبراهيم المنتمين للعناقر من بني تميم زاعمًا أنهم من الأسرة نفسها، وأخيرًا نسب الإبراهيم الراشد الذين كانوا شيوخًا للزبير للأسرة الفضلية الكريمة نفسها.

ذكر المؤلف: "يعود نسب أسرة آل إبراهيم إلى إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبد ربه بن محمد بن حمد آل إبراهيم، وهم من آل يحيى من آل بو رماح من آل غزي من الفضول من بني لام من طيئ..."[٣٨] وينسب هذه المعلومات

(٣٨) ص١٠٩.

إلى موقع: (www.alibrahimfamily.com) وكذلك رسالة القطراني عن الزبير. وعند النظر في مصادر المؤلف نجد أنه حقًا في الموقع الإلكتروني ذكر نسب أسرة الإبراهيم المنتمية للفضول، لكن ليس هناك ذكر لهذه الأسرة الكريمة في رسالة القطراني عن الزبير.

ولفك هذا الاشتباك في قضية عدم دقة نقل المؤلف عن المصادر يذكر في الصفحة نفسها: "ومن تاريخهم في الزبير: أنه في سنة ١٩٠٢م/ ١٣٢٠هـ كان يوسف الإبراهيم في نزاع مع مبارك الصباح قائممقام الكويت، واستطاع يوسف الحصول على قوة عسكرية مسلحة من أهالي الزبير للإغارة على أتباع مبارك ...". وهذا النص نجده حقًا في رسالة القطراني عن الزبير، لكن لو كان يوسف الإبراهيم من الأسرة نفسها، أليس من المنطق أن نجد له ذكرًا في موقع أسرة الإبراهيم الفضلية خصوصًا أن لديهم جزءًا مخصصًا للأعلام والأمراء والوجهاء المنتمين للأسرة نفسها؟ القارئ للتاريخ الزبيري يعرف أن يوسف الإبراهيم المذكور هنا هو يوسف بن عبدالله الإبراهيم وأصول أسرته من ثرمداء في نجد وهم من العناقر من بني تميم كما ذكر ذلك الشيخ حمد الجاسر في كتابه: (جمهرة أنساب الأسر المتحضرة)[٣٩]. تبرز هنا أهمية الاعتماد على المصادر الأساسية عند كتابة التاريخ، ولو اجتهد المؤلف قليلاً لأدرك أن يوسف الإبراهيم العنقري كان

(٣٩) الجاسر، حمد، **جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد**، الرياض، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٣، ٢٠٠١م، ١٤/١.

وجيهًا في الكويت وله دور رئيس في الحياة السياسية فيها، والحادثة نفسها التي اعتمد عليها القطراني ينقلها عن الشيخ عبدالعزيز الرشيد أول من كتب كتابًا عن تاريخ الكويت، وفي التاريخ نفسه نجد الشيخ عبدالعزيز الرشيد يُعرف بأسرة الإبراهيم العناقر وأثرهم الثقافي والسياسي في الكويت، ويركز في حديثه على يوسف الإبراهيم العنقري خاصة، في عهد الشيخ محمد الصباح والشيخ مبارك الصباح، أي من عام ١٨٩٢م حتى عام ١٩٠٧م[٤٠].

لم يكتفِ المؤلف بهذا الخلط في أنساب الأسر وإدخال أسماء الأعلام بعضها مع بعض دون تمحيص أو تدقيق، فذكر: "وفي سنة ١٣٢٢ للهجرة ١٩١٣ للميلاد خرجت قوة عسكرية من البصرة يقودها قدري بك وبصحبته جملة من أتباع السيد طالب باشا النقيب وأولاد الشيخ عبدالله الإبراهيم (إبراهيم وأحمد ومحمد وفهد) وأتباعهم وتوجهوا للزبير..."[٤١]. ويضع مصدرًا لهذه الحادثة بقوله: "المصدر السابق"، وكذلك كتاب (إمارة الزبير بين هجرتين)، الجزء الأول، (ص٤٨)، ولا نعلم تمامًا ماذا يعني بالمصدر السابق، هل كان يقصد الموقع الإلكتروني ورسالة القطراني؟ وعلى كل حال بعد التدقيق في مصادره لا نجد ذكرًا أبدًا لهذه الحادثة في الموقع الإلكتروني، ولا نجد هذه الحادثة في الصفحات

(٤٠) الرشيد، عبدالعزيز، **تاريخ الكويت**، لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة ١٩٧٨م. وللكتاب عدة طبعات لكنني فضلت ذكر هذه الطبعة لاعتماد القطراني عليها في رسالته.

(٤١) ص١٠٩.

المشار إليها من رسالة القطراني، ولا في كتاب (إمارة الزبير بين هجرتين)، بل نجد كلّاً من القطراني وصاحبي كتاب (إمارة الزبير) يذكرون نسب هذه الأسرة، فالقطراني يقول: "فأما آل راشد التي ترجع بنسبها إلى قبيلة عنزة في نجد... وقد تولت هذه الأسرة مع أحد فروعها الإبراهيم الإمارة في الزبير"(٤٢). وذكر هذه الأسرة كذلك الشيخ إبراهيم ابن عيسى عند حديثه عن أسر البدر فقال: "... ثم إن علي بن سليمان آل حمد اشترى من ابن معمر رئيس العيينة موضع حريملاء فانتقل إليها من تويم وعمرها هو وعشيرته آل راشد، وذلك في سنة خمس وأربعين وألف، وهم رؤساء حريملاء اليوم، منهم اليوم آل راشد عبدالله الإبراهيم ومن في الزبير منهم..."(٤٣). من هنا يتبين أن المؤلف دمج ثلاث أسر من قبائل مختلفة تحت اسم واحد.

بل زاد على الأمر حين تحدث عن أسرة الراشد التي منها أسرة الإبراهيم الراشد التي ترجم لها مع بقية الأسر فنجده يذكر: "... تسلم مشيخة الزبير الشيخ عبدالله الإبراهيم الراشد ..."(٤٤). وكأنه لم يذكره هو وأبناءه عند حديثه عن أسرة الإبراهيم في المثال السابق.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل زعم المؤلف في الصفحة

(٤٢) القطراني، المصدر السابق، ص٩٩. وهو ينقل عن الصانع والعلي.
(٤٣) ابن عيسى، إبراهيم بن صالح، **تاريخ ابن عيسى ٨٥٠-١٣٤١ للهجرة**، تحقيق الدكتور أحمد بن عبدالعزيز البسام، الرياض، الناشر المتميز، ٢٠١٩م، ١/٩٧.
(٤٤) ص١٧٥.

نفسها: "كما وفد على الزبير الشيخ علي بن محمد الراشد أحد قضاة نجد لتلقي العلم، وبقي في الزبير حتى سنة ١٨٣٥ للميلاد". ثم يذكر خبر تولي الشيخ عبدالله الإبراهيم الراشد زمام الأمور في الزبير[٤٥]. السياق يوضح أن المؤلف يجعل الشيخ القاضي علي بن محمد الراشد وشيخ الزبير عبدالله الإبراهيم الراشد من الأسرة نفسها، وينسب هذه المعلومات لصاحبي كتاب: (إمارة الزبير بين هجرتين)، الجزء الأول، (ص١٦٣-١٦٤)، وبعد العودة إلى الكتاب لا نجد أي ذكر للشيخ القاضي علي بن محمد الراشد، بل نجد فقط المعلومة عن تولي الشيخ عبدالله الإبراهيم الراشد مشيخة الزبير.

لو رجع المؤلف إلى الكتاب الذي نقل منه في عدة مواضع، وهو كتاب: (علماء نجد) للبسام، لوجد ترجمة الشيخ علي بن محمد الراشد الذي يعود نسبه إلى الأساعدة من الروقة من عتيبة، وحتى رحلته إلى الزبير ذكرها البسام بنوع من التفصيل، فلا علاقة لعلي الراشد بأسرة الراشد الذين تولوا مشيخة الزبير[٤٦].

من الأمور التي لا تحتمل الخطأ للمتخصص في تاريخ الزبير أو من يكتب عنها هو نسبة الشيوخ الذين حكموا الزبير إلى أسر غير أسرهم، ولا سيما أن المؤلف نقل الاسم نفسه في السابق بصورة صحيحة. فعلى سبيل المثال عند حديث

(٤٥) ص١٧٥.

(٤٦) البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ٢٨٧/٥.

المؤلف عن أسرة السعدون ونسبها ذكر: "ومن تاريخهم: تم تعيين خالد باشا السعدون أميرًا على الزبير ومنحه لقب مير ميران... واغتيل خالد السعدون وعمت الفوضى الزبير فانتخب الأهالي محمد المشري أميرًا..."[٤٧]. نسب المؤلف هذه المعلومات إلى مصدر - كما الحال في المعلومات السابقة -، وفي هذه المرة نسبها إلى القطراني، لكن عند العودة إلى ما كتبه القطراني لا نجد المعلومات في الصفحات التي ذكرها المؤلف، لكننا نجد الحدث نفسه لشيخ الزبير خالد العون وليس السعدون[٤٨]. هذا الخطأ ليس خطأً مطبعيًّا لأن المؤلف يكمل حديثه ويتحدث عن علاقة السعدون بالزبير ويحيل على المصدر نفسه.

من جانب آخر، كرر الكاتب لفظ "عائلة سعودية" مئات المرات للتدليل على نجدية الأسر، مع أنّ عنوان كتابه: (معجم الأسر النجدية في الزبير)، والمملكة العربية السعودية قامت بعد سقوط مشيخة الزبير، ولذلك وصفه للأسر بأنها نجدية صحيح، لكن وصفه بأنهم سعوديون فيه نوع من عدم الصحة، إذ يكون المرء سعوديًّا بحمله الجنسية السعودية، والمملكة العربية السعودية اليوم ليست نجدًا فقط، بل هي ممتدة من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها بجميع مناطقها التي تضم نجدًا والحجاز وعسيرًا وحائلاً والجوف وغيرها.

(٤٧) ص١٩٣.
(٤٨) القطراني، ص١٣٢.

ذكر هذا الأمر للتدليل على أن المؤلف ينقل دون تحقق من المعلومات التي ينقلها، ولو سلمنا له جدلاً أن الأسر سعودية كما ذكر في الكتاب، فلماذا نجده يقحم معلومات مثل: "من قبيلة المياح من القبائل العربية المقيمة بالعراق وترجع إلى بني تغلب"(٤٩). أو قوله عن غيرهم: "كانوا في المدينة المنورة ثم رحلوا للزبير ثم نصر وغزة بفلسطين"(٥٠). أو: "... منتشرة في معظم محافظات مصر وتحديدًا بكثرة في محافظة كفر الشيخ، وتوجد قرية باسمهم هناك..."(٥١). كيف تكون هذه الأسر سعودية وهي تعيش في هذه البلدان المختلفة؟ فربما لو كانت نجدية وانتقلت بحكم التجارة إلى مصر أو العراق وغيرها لقلنا إن ادعاء المؤلف صحيح نظريًّا، لكن أن تكون العائلة سعودية فهذا مما لا يقبل، خصوصًا إذا كانت مصادر الإحالة مواقع إلكترونية أو موقع (Facebook).

في حسبة رياضية لتوضيح مدى الخلل المنهجي في هذا الكتاب، يتضح لنا في الشكل الآتي أن مصادر المؤلف ليست مصادر موثوقة أو مصادر غير موجودة أو المصادر موجودة لكن نقل المؤلف منها غير دقيق، أو أنه يذكر ترجمة الأسرة دون مرجع نهائي في الجزء المتعلق بمعجم الأسر:

---

(٤٩) ص٢٢٢.
(٥٠) ص٢٣٣.
(٥١) ص١٢٣.

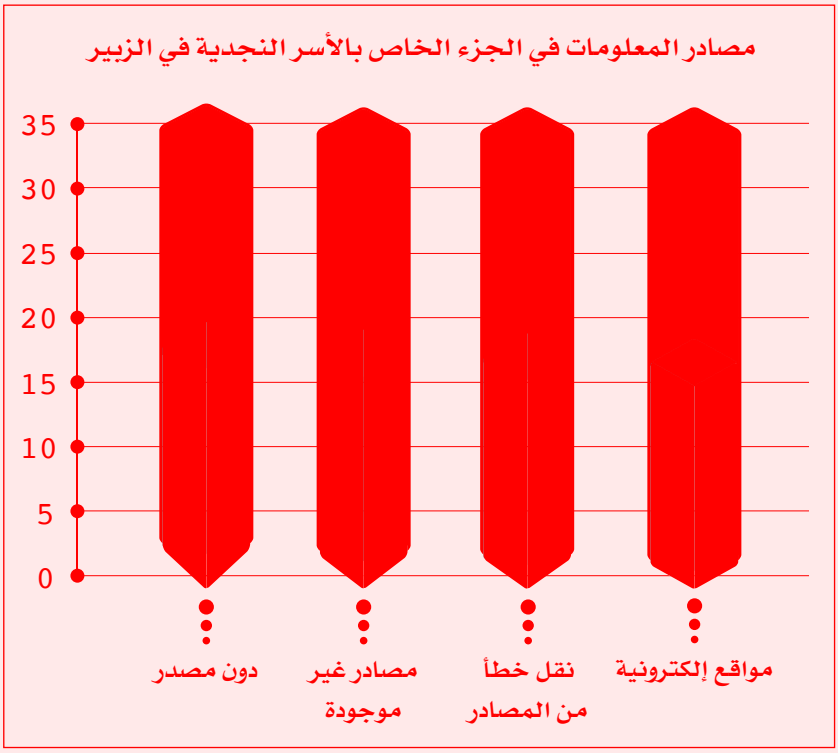

يلحظ أن قرابة (١٨٣) عائلة ذكرت دون مصدر يستقي منه المؤلف معلوماته، ومن ذلك كتابه: (موسوعة الزبير)، إذ ذكرنا سابقًا أنه يحيل على جدول فيه أسماء الأسر فقط دون تفصيل، وكذلك بعض المواقع الإلكترونية التي لا تعمل. في حين أنه نقل خطأً جميع المعلومات أو بعض المعلومات عن (١٣٧) عائلة، وكانت الأسر التي استقى معلوماتها من المواقع الإلكترونية (١٠٩) أُسر، كثير من المعلومات المنقولة غير دقيقة أو أنها غير موجودة، فضلاً عن عدم ملاءمة مثل هذه المواقع للنقل منها عند كتابة التاريخ. أخيرًا هناك (١٤٥) أسرة مصادر معلوماتها غير

متوافرة في المصادر التي ينقل عنها كذلك، ولذلك كثر الخطأ في هذا الكتاب.

ختامًا يذكر الوزير المغربي في كتابه: (أدب الخواص) أن: "علم النسب أصعب العلوم"، فالكتابة في الأنساب أو في التاريخ تحتاج إلى التريث من المؤلفين ومن دور النشر كذلك، فالنقل دون فهم للسياقات التاريخية يجعل مثل هذه الكتب عبئًا على الحقل العلمي، كما أن الحقول التي لا تزال بكرًا مثل تاريخ الزبير لا يعني أن يتجرأ كل أحد على الكتابة عنها دون فهم أو إطار علمي ومنهجي يصلح لمثل هذه الموضوعات.